بيان

المملكة الأردنية الهاشمية

في

جلسة النقاش العام للدورة السادسة لمؤتمر إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل

17 تشرين الثاني 2025

السيد الرئيس،

يطيب لي أن أهنئكم على تولي رئاسة الدورة السادسة للمؤتمر، متمنياً لكم كل التوفيق. ونؤكد ثقتنا بأن قيادتكم ستسهم في مواصلة الانخراط البناء في جهودنا المشتركة للتخلص من الأسلحة النووية ومختلف أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. كما أتقدم بالشكر لرئاسة وفد موريتانيا للدورة السابقة على ما بذلته من جهود مقدرة.

ولا يفوتني أن أرحب بمشاركة الأمين العام للأمم المتحدة من خلال كلمته المسجلة، ووكيلة الأمين العام والممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، في جلستنا الافتتاحية.

السيد الرئيس،

حققت الدورات السابقة تقدماً مهماً في ترسيخ الإطار المؤسسي لعمل المؤتمر وفي عقد نقاشات فنية موضوعية حول صياغة صك قانوني لإنشاء المنطقة الخالية في الشرق الأوسط. ويعكس

اجتماعنا اليوم تصميم دول المنطقة على بناء موقف إقليمي فاعل للحد من انتشار الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل، في ظل الجمود الذي تمر به منظومة نزع السلاح وفشل مؤتمرات مراجعة معاهدة عدم الانتشار في إحراز تقدم ملموس بشأن تنفيذ التزام إنشاء المنطقة الخالية.

ويتطلع الأردن إلى نجاح مؤتمر المراجعة المقبل باعتماد وثيقة متوازنة وشاملة تركز على تنفيذ الالتزامات المتفق عليها، وعلى رأسها نزع السلاح النووي، وتحقيق عالمية المعاهدة، وإنشاء المنطقة الخالية في الشرق الأوسط.

وبهذا الصدد، يستضيف الأردن المشاورات الإقليمية لدول المنطقة الأطراف في معاهدة عدم الانتشار لتعزيز الجهود الهادفة إلى إنجال أعمال مؤتمر المراجعة المقبل، بما ينسجم مع أولويات دول المنطقة وعلى رأسها إنشاء المنطقة الخالية في الشرق الأوسط.

السيد الرئيس،

إن استمرار رفض إسرائيل المشاركة في أعمال المؤتمر أو الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار وإخضاع منشآتها النووية لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية يُجسّد عدم احترامها للجهود الدولية الهادفة إلى عالم خالٍ من الأسلحة النووية.

إن عدم دعم مسار مؤتمرنا، القائم على توافق آراء دول المنطقة، من قبل جميع الدول، ليس إلا تعبيراً واضحاً عن ازدواجية المعايير. ونجدد دعوتنا لإسرائيل للانضمام إلى المؤتمر دون شروط مسبقة، والانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار، وإخضاع كامل منشآتها النووية للضمانات الشاملة.

السيد الرئيس،

فيما يتعلق بموضوعات النقاش خلال هذه الدورة، يؤكد الأردن ما يلي

أولاً: ضرورة الاستفادة من التجارب المتقدمة للمناطق الخالية من الأسلحة النووية في العالم، لتعزيز منهجيات بناء الثقة،

والتدابير الفنية، والضمانات القانونية، على نحو يراعي خصوصية المنطقة.

ثانياً: أهمية تطوير شراكات مؤسسية ومنتظمة بين مؤتمر المنطقة الخالية في الشرق الأوسط وآليات المناطق الخالية الأخرى، بما يشمل تبادل الخبرات والدروس المستفادة وأفضل الممارسات، لرفع الجاهزية الفنية عند الانتقال إلى صياغة الصك القانوني.

ثالثاً: ضرورة تضمين أي صك قانوني ترتيبات واضحة لتسوية النزاعات، مستندة إلى الصيغ المطبقة في التجارب الدولية، وبما يضمن معالجة أي خلافات محتملة حول التطبيق أو الامتثال.

رابعاً: أهمية ضمانات الأمن السلبية، وتأكيد ضرورة تقديم التزامات واضحة وملزمة من الدول النووية بعدم استخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية ضد دول المنطقة، باعتبارها

ركناً أساسياً في أي صك قانوني وعنصراً لا غنى عنه لتعزيز الأمن الإقليمي.

خامساً: ضرورة أن تكون ضمانات الأمن السلبية غير مشروطة، وأن ترتبط بمنظومة التحقق والامتثال التي يتم الاتفاق عليها، انسجاماً مع الممارسات الدولية الفضلى.

سادساً: أهمية اتخاذ خطوات عملية لتعزيز الثقة الإقليمية، تشمل الحد من المخاطر النووية، والشفافية، والإبلاغ المتبادل، والتدريبات المشتركة على الاستجابة للطوارئ الإشعاعية والنووية، بما يسهم في بناء القدرات المؤسسية في المنطقة.

سابعاً: تثمين الأردن للدور الفني للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وضرورة تعزيز التعاون معها في تصميم نظم الضمانات، والتحقق، وبناء القدرات.

السيد الرئيس،

ختاماً، يجدد وفد بلادي دعمه الكامل لمسار المؤتمر، ونتطلع إلى العمل معكم ومع جميع الدول خلال رئاستكم الموقرة.

وشكراً.